في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (1)

أجراه فؤاد مطر معه في "منفاه القاهري" السابق

الصادق المهدي لـ "النهار": أطوف الآن لتجديد الإتصال والإطلاع

وأما فكرة إقتراح للقضية الفلسطينية فإنها مطروحة للنقاش

في الحديث الاول له بعد سنوات النفي والاعتقال

الصادق المهدي لـ "النهار": أطوف الآن لتجديد الاتصال والاطلاع على الوضع

فكرة اقتراح للقضية الفلسطينية مطروحة للنقاش

السيد الصادق المهدي يتحدث الى فؤاد مطر .

القاهرة ـ من فؤاد مطر :

بطريق الصدفة ، والصدفة غالبا خير من ميعاد، التقيت السيد الصادق المهدي في القاهرة . بلغني انه وصل منذ ايام الى العاصمة المصرية . وهذه المرة جاء اليها بمحض ارادته وليس منفيا .

وابدى السيد الصادق شيئا من الاستغراب عندما اتصلت به هاتفيا ذلك ان احدا لا يعرف مقره ورقم هاتف المنزل الذي حل فيه . وهو اختار للاقامة منزلا وفضله على الفندق لانه لا يريد ان يتصل باحد او ان

في منزل في منطقة شندي (في المديرية الشمالية) تحت حراسة القيادة الشمالية . ومكثت هناك منذ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ الى اول ابريل (نيسان) ١٩٧٠ . وكانت حوادث جزيرة « ابا » قد وقعت في اواخر مارس (اذار) ١٩٧٠ . ولمناسبة تلك الحوادث نفيت الى مصر . واعتقلت في مصر في كلية الشرطة في العباسية (منطقة عسكرية في ضواحي القاهرة) لمدة ٤٢ شهرا .

اجاب : اعتقد ان المعاملة في كل المراحل كانت حسنة . لم يكن فيها اي تعذيب . وكان المسؤولون المباشرون سواء اكانوا ضباطا عسكريين او ضباط سجون او ضباط مباحث يتصرفون في مسؤولية واحترام ويوفرون كل الاغراض الشخصية ... ولكن بلغني ان عددا من الانصار عذبوا ، كما ان محاولة واحدة حدثت لتلفيق اتهامي بترتيب مؤامرة عنصرية .

قلت : وكيف تقضي الوقت داخل

وهو « القوت » فانني تناولت فيه بالبحث المسألة الاقتصادية بايجابياتها وسلبياتها والموقف الراهن لها وما أراه صحيحا لمستقبلها .

قلت : هل تناولت هذه الموضوعات الاربعة لغرض النشر ؟

أجاب : الواقع انني لم أتناولها لغرض النشر ولكن رغبة في توضيح الرؤيا بالنسبة الي وتحديد موقفي من هذه القضايا الرئيسية التي أقلقت بالي منذ عهد الدراسة . وكان

اللاجئين فيستعاض عنها بمزاد الفكرة ـ الاقتراح لتكون الاساس لسلام ولرد حقوق شعب فلسطين .

ثانيا ـ قيام كيان فلسطيني رسمي في كل الاراضي الفلسطينية التي تنسحب منها اسرائيل .

ثالثا ـ تعويض الفلسطينيين ما فقدوا من ممتلكات .

رابعا ـ عودة الفلسطينيين الى ديارهم باستثناء عدد منهم يساوي عدد اليهود الذين هاجروا بعد ١٩٤٨ من الدول العربية الى فلسطين .

بطريق الصدفة، والصدفة غالباً خير من ميعاد، إلتقيتُ السيد الصادق المهدي في القاهرة، بلغني أنه وصل منذ أيام إلى العاصمة المصرية. وهذه المرة جاء إليها بمحض إرادته وليس منفياً.

وأبدى السيد الصادق شيئاً من الإستغراب عندما إتصلتُ به هاتفياً ذلك أن أحداً لا يعرف مقره ورقم هاتف المنزل الذي حل فيه. وهو إختار للإقامة منزلاً وفضَّله على الفندق لأنه لا يريد أن يتصل بأحد أو أن يتصل به أحد بإستثناء بعض الأقارب المقربين.

ولأن صداقة متينة تربطني بالسيد الصادق تعود إلى بضع سنوات، فقد زرته في منزله. زرته كصديق للإطمئنان عليه بعدما حالت ظروف المنفى والإعتقال دون هذه الزيارة.

كان ذلك في 18 تموز/يوليو 1974. توجهتُ إلى المنزل الذي إختاره في إحدى عمارات شارع جامعة الدول العربية في مدينة المهندسين. كان الجو حاراً جداً وذكَّرنا كلينا بجو الخرطوم.

قُلتُ له إنني أزوره كصديق ولكنني في الوقت نفسه صحافي. ولا يمكن صحافياً يعرف ظروف السودان وتتسنى له فرصة الاجتماع بالصادق المهدي، إلاَّ أن يتحدث إليه كصحافي.

قال إنه يفضل أن يستمر في الصمت في الوقت الحاضر. وعندما أورد لي الأسباب إقتنعتُ بعض الوقت. لكن فضولي جعلني أُلح على السيد الصادق أن تكون جلستنا جلسة عمل.

وحيال ذلك قال إنه يفضـــل عدم الخوض في قضـــايا معيَّنة. خلال دقائق تلت موافقته كان أحد مصـــوري صحيفة "الأهرام" يلتقط بضع صور لهذه المقابلة التي تمت بينما درجة الحرارة تجاوزت الأربعين.

الإعتقال والنفي

قُلت: لعل أفضل بداية لهذه المقابلة هي الحديث عن فترة الإعتقال والنفي. ما رأيك؟

أجاب: هذا ممكن.

وبدأ يروي. "بعد حركة مايو/أيار بقليل، في يونيو/حزيران 1969، حصل بيني وبين السيد جعفر نميري رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك اجتماع. تداولْنا الحديث. خلاصـــة ما قلتُ لحضـــرته في ذلك الإجتماع: نحن معترفون بأن النظام الحزبي والنظام البرلماني أخفقا في معالجة مشـــاكل البلاد الرئيســـية مثل ســـيطرة البلاد على مواردها الإقتصادية ومثل الإصلاح الزراعي وحل مشكلة الجنوب وهكذا...

ومفهوم أن تتصدى لعلاج هذا الأمر مجموعة من ضباط البلاد وجنودها لإخراجها من الإخفاق، ولكن نرى أن تكون منطلقات الثورة قومية ووطنية من دون أن يغيّر هذا من تحقيقها للعدالة الإجتماعية وأخْذها بيد المستضعَفين في البلاد. إلاَّ أننا نرفض وسنعارض أن يكون ذلك في شكل حلف بين جيش البلاد والحزب الشيوعي. لذلك فأنا أعرض عليك أن يكون التعاون قومياً شـاملاً من دون أن أطالب بإشـراكي في الحُكْم أو بإشـراك غيري ومن دون أي شـروط سـوى قومية الحُكْم وتنظيم حريات المواطنين في ظل سـيادة القانون. كذلك أن يتم التطهير في الخدمة المدنية بعدالة ومن دون إتاحة المجال للإنتقام الشخصـي، وأن يكون التطهير في القوات المسلحة عادلاً فلا يُطرد أشـــخاص لمجرد أن رُتَبهم أعلى من رُتب أعضـــاء مجلس قيادة الثورة. كذلك أعلنتُ أمام الرئيس نميري موافقتي على أن أي سياسي خان بلاده أو إرتشى أو إرتكب فساداً إدارياً أو مالياً أو سياسياً، يجب أن يحاكُم أمام محكمة ثورية. ووافق على أن يعاقَب أيضاً. وإنني في هذا أتحدث أصالة عن نفسي ونيابة عن عمي السيد الإمام الهادي. وأعتقد أنني أسـتطيع الحصـول على تأييد الرئيس إسـماعيل الأزهري وغيره من زعماء البلاد لهذا الموقف إذا كان يوافق على ذلك. وسلَّمتُه بياناً مكتوباً بالنقاط التي يمكن أن يُتفق عليها على أساس قومي شامل. والحق أقول إنه كان مستجيباً لهذا الموقف مما جعلني أعتقد أن إتفاقاً قومياً شاملاً للقوى الشعبية والجيش كان في المتناول. ولكن بعد ذلك يبدو أن مناقشـــة مجلس قيادة الثورة للأمر أدت إلى قرار بإعتقالي، ويُقفَل الباب أمام أي حوار مع القوى التي لا تُحالف الحزب الشـــيوعي. وتم إعتقالي في 4 يونيو/حزيران 1969، ووُضـــعتُ في منزل القائد في منطقة جبيت العسكرية (جبيت هي مدرسة للضباط تقع في شرق السودان) مدة الشهر ونصف الشهر. ثم أخذوني إلى السـجن في بورسـودان لمدة شـهريْن. بعدها تم إعتقالي في منزل في مدينة شـندي (في المديرية الشـمالية) تحت حراسـة القيادة الشـمالية. ومكثتُ هناك منذ سـبتمبر/أيلول 1969 إلى أول أبريل/نيسـان 1970. وكانت حوادث جزيرة "أبا" قد وقعت في أواخر/مارس 1970. ولمناسـبة تلك الحوادث نُفيتُ إلى مصـر. وإعتُقلتُ في مصـر في كلية الشرطة في العباسية (منطقة عسكرية في ضواحي القاهرة) لمدة 22 شهراً.

والذي حدث أنه عندما وصـلت حالتي إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصـر كلَّف السـيديْن محمد حسـنين هيكل وسامي شرف ليقولا لي بإسمه أنه لا يعتبر إقامتي في مصر نفياً أو إعتقالاً إنما ضيافة، وأنه مستعد لأن يسهِّل لي دراسة التطورات المختلفة التي حدثت في مصر (على صعيد الزراعة والصناعة والنُظُم الإجتماعية) وأن أسـتفيد من مكتبه وأن يُحضـروا لي أي مراجع أجنبية أريدها، فشكرْتُه على ذلك. لكنني علمتُ أن الذي منع تنفيذ هذا كله كان طلباً عاجلاً من حكومة السـودان أن يكون بقائي في مصـــر بعيداً عن أي إتصـــال بأحد وتحت الحراسة.

وإسـتمرت الحال كذلك حتى قبيل مغادرتي القاهرة للإعتقال في بور سـودان، إذ قابلتُ الرئيس السـادات الذي شرح لي ظروف إعتقالي في مصـر وأوضـح لي أن دور الحكومة المصـرية في ما حدث في السـودان كان هدفه منْع إتساع الخرق وحصْره في أضيق نطاق ممكن. وشكرتُ الرئيس السادات على ذلك الشرح وقلت له:

إن الحقيقة التي لا جدال فيها في علاقة شعبيْ السودان ومصر هي أن مصالحهما تُكمل بعضها البعض وأن الأمر الوحيد المتروك لقادة البلديْن هو إيجاد الصـيغة المناسبة للتعبير عن ذلك المصـير الواحد. وشكرتُ الرئيس السـادات أيضـاً على ما وجدتُ من معاملة ودية على رغم ظروف المنفى والإعتقال. بعد ذلك تم نقْلي من كلية الشرطة إلى الإعتقال في بور سودان منذ فبراير/شباط 1972 حتى أُطلقْتُ في مايو/أيار 1973. وبقيتُ حراً من

مايو/أيار 1973 إلى ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه عندما إعتُقلتُ مرة أُخرى في 26 ديسمبر وبقيتُ في السجن في بورسودان إلى أن أُطلِقتُ في أبريل 1974. وبعدها سافرتُ إلى بريطانيا للعلاج مع بعض أفراد أسرتي. وها آنذا أطوف ببعض البلاد العربية والأفريقية.

قُلت: لأي هدف هذا الطواف؟

أجاب: لتجديد الإتصال بمعارفي وأصدقائي والتعرف على الآراء المطروحة في القضايا المصيرية الكبرى... وعموماً لتعويض سنوات السجن بالإطلاع على الوضع الراهن في المنطقة.

قُلت: وهل تتوقع عودة أُخرى إلى السجن؟

أجاب: أنا حر ومسؤول عن تصرفاتي وسأعود إلى بلادي بعد حين. أما مسألة المحاسَبة أو المحاسَبات والإعتقالات فهذا من شأن حكومة السودان.

داخل السجن

قُلت: كيف عوملتَ داخل السجن سواء في السودان أو في مصر؟

أجاب: أعتقد أن المعاملة في كل المراحل كانت حسنة. لم يكن فيها أي تعذيب. وكان المسؤولون المباشرون سواء أكانوا ضباطاً عسكريين أو ضباط سجون أو ضباط مباحث يتصرفون في مسؤولية وإحترام ويوفرون كل الأغراض الشخصية... ولكن بلغني أن عدداً من الأنصار عُذبّوا، كما أن محاولة واحدة حدثت لتلفيق إتهامي بترتيب مؤامرة عنصرية.

قُلت: وكيف كنتَ تقضي الوقت داخل السجن؟

أجاب: منذ أن إعتقلتُ قدَّرتُ أن فترة السجن سوف تطول. وكنت أعتقد أن البلاد مقبلة على فترة تجربة صعبة وأنني إذا كنت أريد أن أصون نفسي من آلام الوحشة والخلوة وحجْز الحرية فعليَّ أن إستثمر كل وقتي من بداية الإستيقاظ إلى نهاية اليوم في برنامج أُلزم نفسي به من قراءة وكتابة وتفكير وإستماع إلى الإذاعات ورياضة وهكذا... وأعتقد أنني وُفقتُ في تخطيط الإستفادة من الوقت المتاح في السجن أو الإعتقال أو المنفى، وكانت الخلوة فوق ذلك كله مأدبة روحية عميقة النفع في الصلة بالله. ومن الأشياء المهمة التي كانت تؤرقني منذ زمن الدراسة قضية مصيرنا. وكنتُ أجمع لها منذ عهد الدراسة الكتب والمراجع بغرض التفرغ لبحثها. وعندما تم إعتقالي طالبتُ بأن يُسمح لي بإحضار تلك المراجع فسُمح لي بذلك بعد عرقلة يسيرة. وعلى الأثر وجهتُ همي إلى دراسة قضية المصير هذه فعالجتها بالنسبة إلى بحثي في أربعة موضوعات رئيسية. الموضوع الأول سمَّيته "الصحوة" والموضوع الثاني سمَّيته "الدعوة" والموضوع الثالث سمَّيته "الرئاسة" والموضوع الرابع سمَّيته "القوت".

قُلت: ماذا قصدْتَ بهذه التسميات؟

أجاب: الموضوع الأول "الصحوة" عبارة عن بحث في كل الوجوه المهمة عن تطور الفكر الإنساني من الجانب الروحي والخُلقي والإجتماعي والسياسي والإقتصادي والعلوم الطبيعية من أجْل رسم خريطة لما توصَّل إليه الفكر الإنساني تناولتُ فيه عرض هذه الأمور وتحليلها والتعليق عليها. وإعتبرتُ أن الإنسان عبْر هذا التطور قد إستيقظ من نومه ولذلك سمَّيته "الصحوة".

وفي الموضوع الثاني "الدعوة" تناولتُ النظر في أمري كمسلم عربي أفريقي. وطرحتُ السؤال: هل يمكنني كمسلم مؤمن برسالة النبي محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، أن أكون مسلماً في ظل عصر الصحوة ومع وجود مفاهيم الإنتماء العربي والأفريقي أم لا؟ وكنتُ أعتقد أن الرد بالإيجاب فتناولتُ القرآن والحديث عرْضاً وتفسيراً وتحليلاً لتأييد هذا الجواب. ومن هنا تسمية "الدعوة"... ومعناها الدعوة الإسلامية في هذا العصر. وهذان الموضوعان كانا على بساط نظري. نصل إلى موضوع "الرئاسة" وموضوع "القوت". الموضوع الأول (الرئاسة) يتناول قضية الحُكْم في عالمنا المتخلف. عرضتُ فيه للمنطلقات النظرية لقضايا الحُكْم ولنُظُم الحُكْم المختلفة التي جُرِّبت وأوضحت ما لها وما عليها، وطرحتُ ما آراه مَخرجاً لنظام الحُكْم في عالمنا خصوصاً.

أما بالنسبة إلى الموضوع الرابع وهو "القوت" فإنني تناولتُ في البحث المسألة الإقتصادية بإيجابياتها وسلبياتها والموقف الراهن لها وما أراه صحيحاً لمستقبلها.

قُلت: هل تناولتَ هذه الموضوعات الأربعة لغرض النشر؟

أجاب: الواقع أنني لم أتناولها لغرض النشر ولكن رغبة في توضيح الرؤيا بالنسبة إليَّ وتحديد موقفي من هذه

القضـايا الرئيسـية التي أقلقت بالي منذ عهد الدراسـة. وكان ما توصـلتُ إليه من رأي ليس دراسـة نظرية فحسـب وإنما تحديد موقف أؤمن به بالنسـبة إلى قضـايا المصـير. وعندما فرغْتُ منها خطر ببالي أنه قد يكون مناسـباً مناقشـة الآخرين لهذه الآراء عن طريق طبْع هذه الأبحاث ونشْـرها في كُتب لإعتقادي أن مثل هذه المسـائل تُقلق جيلنا والجيل اللاحق له.

كانت هذه الموضوعات ما تم بحْثه خلال فترة الإعتقال الطويلة. أما الفترة القصيرة الأخيرة فقد إتسمت بحدوث مناقشات بين كثير من المعتقَلين حول بعض القضايا المهمة.

مناقشات بين المعتقلين

قُلت: هل كنتم في معتقل واحد ومَن هؤلاء الذي تقصدهم؟

أجاب: الحقيقة أن المناقشـات حدثت في سـجنيْن. سـجن كوبر (سـجن الخرطوم). السـجن الآخر هو سـجن بورسودان. أما المعتقَلون فمهنيون وعمال وطلبة وأنصار وسياسيون ومزارعون وتجار.

قُلت: وكيف جرى النقاش؟

أجاب: بعض النقاش جرى في شكْل حلقات وبعضه الآخر في شكْل مراسلات؟

قُلت: ما هي الموضوعات المهمة التي نوقشت؟

أجاب: من هذه الموضوعات ماهية عقيدة الأنصار وموقعها في الإسلام. ونتيجة للتفكير في هذا الأمر ألَّفتُ كتيْباً سميته "يسألونك عن المهدية". كذلك دارت مناقشات حول الجندية والسُلطة في العالم الثالث: لماذا يحدُث ما يحدُث من حركات، وما هو مسـتقبل هذه القضـايا؟ ونتيجة لهذا النقاش ألَّفتُ كتيّباً سـمَّيته "الجندية والسُـلطة في العالم الثالث". وكانت حرب رمضـان قد طَرحت في تلك الأيام قضـية النفط والقضـية الفلسـطينية. وقادني التفكير في هذيْن الأمريْن المهميْن إلى تأليف كُتيِّب سمَّيته "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". وهذه هي قصة الأبحاث والمناقشات التي دارت في السجون والمعتقَلات.

قُلت: لماذا تسمية "الجندية" وليس "العسكر"؟

أجاب: أن لفظة "عسكر" عبارة إبعاد وقطْع إتصال، أما "جندية" فهي أصح وأدق لأنها تشير إلى كون الجنود يؤدون وظيفة لا غنى عنها لأمن كل دولة ودفاعها. ولما كانت فكرة الكتيِّب المذكور تدور حول مشـــاركة الفئات المختلِفة في بناء النظام الدستوري الديمقراطي المرشَّح لمعالجة أزمة فإن كلمة "جندية" أكثر ملاءمة لهذه النظرة.

إقتراح لقضية فلسطين

قُلت: في فترة الإعتقال لا بد أن تتكاثر التأملات. وما دامت هذه الفترة كانت مناسبة عندك للكتابة والتأمل، فهل خطر ببالك شيء ما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية في ضوء حرب رمضان وما فرضتْه من ظروف وفي ضـوء المتغيرات الدولية وفي ضـوء سـلاح النفط الذي إسـتُعمل للمرة الأولى في المعركة وفي ضـوء الإنجازات العظيمة التي حققتْها الثورة الفلسطينية؟

أجاب: الواقع أنه خطر ببالي أن حرب رمضـان، خصـوصـاً بالمقارنة مع ما قبْلها من جولات، تبرر رد بعض الثقة في النفس لدى العالم العربي. وبينما كان الموقف الرســـمي العربي خلال مؤتمر القمة في الخرطوم موقف إحتماء من آثار الهزيمة فأدى إلى قرار اللاءات الشـــهيرة، فإن حرب رمضـــان أعطت في نظري مجالاً لتحديد سـياسـة إيجابية عربية موحَّدة. وقد تناولتُ بحث هذه الأمور مقيِّماً الموقف العربي والإسـرائيلي وموقف الشـعب الفلسطيني منذ بداية المأساة إلى ما بعد حرب رمضان. وسيكون هذا ضِمْن الكتيِّب الذي عنوانه "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". ولقد أوصلني البحث إلى ضرورة الإتفاق العربي في حد أدنى يكون شرطاً للسلام لا يقبل عنه تناول. كذلك أوصلني البحث إلى الفكرة _ الإقتراح الآتية:

أولاً_ تنفيذ بند إزالة آثار عدوان 1967 من قرار مجلس الأمن 242. أما البنود الأُخرى وهي التي توجب الإعتراف بالحدود وحل مشكلة اللاجئين فيستعاض عنها بمزاد الفكرة _ الإقتراح لتكون الأساس للسلام ولرد حقوق شعب فلسطين.

ثانياً_ قيام كيان فلسطيني رسمي في كل الأراضي الفلسطينية التي تنسحب منها إسرائيل.

ثالثاً_ تعويض الفلسطينيين ما فقدوا من ممتلكات.

رابعاً_ عودة الفلسطينيين إلى ديارهم بإستثناء عدد منهم يساوي عدد اليهود الذين هاجروا بعد 1948 من الدول

العربية إلى فلسطين.

خامساً_ أن تكون حقوق العربي داخل "الوطن العبري" هي كما نص عليها قرار الأمم المتحدة في تاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947. (هذا القرار ينص على إعطاء العرب كل الحقوق المدنية والسياسية بما يجعلهم مواطنين من الدرجة الأولى في ذلك الوطن).

سادساً_ الفصل النهائي بين المشكلة اليهودية و"الوطن العبري" بإعتبار أن لليهود في الدنيا كلها حقوق مواطنين كاملة حيث يقيمون وتأييد الأسرة الدولية لهذه الحقوق. وأقرب طريق لمعالجة المشكلة اليهودية ليست الحل الصهيوني بل الحل الإنساني الذي يعطيهم حقوقهم ويصونهم من الظلم.

سابعاً_ إلغاء قانون العودة الذي يعطي اليهودي حقاً في إكتساب جنسية "الوطن العبري" لمجرد رغبة في ذلك.

ثامناً_ إنهاء دور "الوطن العبري" كمركز أوروبي في قلب الشرق الأوسط وإنماؤه تماماً إلى منطقة الشرق الأوسط.

تاسعاً_ مشاركة "الوطن العبري" الإيجابية في مصير المنطقة وفي كل المنظمات الإقليمية التي تُحقق المصلحة المشتركة وعدم عرقلة حركة الإتحاد العربي التي تفرضها مصلحة المنطقة.

قُلت: إلامَ تهدف من ذلك، وهل أنت ضامن موافقة إسرائيل على مثل هذه الإقتراحات؟

أجاب: إذا قبِلت إسرائيل هذه الشروط فقبولها يكون السبيل إلى إتفاق سلام مع "الوطن العبري". أما إذا لم تقبل فلا بد أن تستمر الحرب باردة وساخنة وشعبية. والفائدة المنتظَرة في حال رفْض إسرائيل لمثل هذه الإقتراحات هي وجود حد أدنى من إتفاق كل العرب ووجود هدف حربي لهم يمكن الدفاع عنه بقوة لدى الرأي العام العالمي وسياسة يمكن أن نقتحم بها الرأي العام داخل "الوطن العبري" نفسه، وهذا معناه أن يكون للإسرائيليين بديل بين الإبادة والصهيونية.

"الوطن العبري"

قُلت: ما الذي تعنيه ب "الوطن العبري"؟

أجاب: أعني به أن لا صلح مع الحركة الصهيونية ولا مع إسرائيل كمركز للصهيونية التي تفرِّق بين المشكلة اليهودية العالمية و"الوطن العبري" في فلسطين والتي تكون بذلك توسيعية عنصرية لا يمكن الصلح معها.

ونحن في تاريخنا عشنا تجربة مماثلة هي الدولة اللاتينية الصليبية في فلسطين على رغم أن تلك الدولة إستولت على القدس في يوليو/تموز 1099 ولم تستسلم آخر قلاعها إلاَّ في العام 1291 أي أنها إمتدت 192 عاماً. وعلى رغم أنها في أوج عظمتها كانت أكبر من الأرض التي تحتلها إسرائيل الآن بعد عدوان 1967 لأنها كانت تشمل كل الساحل السوري واللبناني وجزءاً من شرق تركيا وجزءاً آخر من شرق الأردن... على رغم هذا كله فقد إقتُلعت وكان إجماع الرأي التاريخي لأسباب إقتلاعها هو أنها إعتمدت على القوة العسكرية وحدها وعلى العون من المال والرجال من وراء البحار. ولم تفلح على رغم إتفاقات الهدنة وإتفاقات وقْف إطلاق النار في عقْد صلح حقيقي مع المنطقة الإسلامية العربية المحيطة بها. وهذا المصير سيكون مصير إسرائيل حتماً إلاَّ إذا أفلح سكانها في الخروج من هذه الحتمية.

أصل من هذا إلى أن قبول فكرة "وطن عبري" هو الشرط الأدنى لإيجاد تفاهم مع المنطقة العربية المحيطة بإسرائيل مع أهل فلسطين العرب.

ولقد ثبُت تاريخياً أن الذاتية الفلسطينية باقية ومصممة والدليل على هذا إصرار أهل فلسطين على قبول ظروف المخيمات القاسية المذلة حتى أدى تصميمهم إلى قيام حركة المقاومة الشعبية وتأكيد كون ذلك التصميم زاد ولم ينقص. وعملياً إن رد حقوق الفلسطينيين يتمثل في المحافظة على الذاتية الفلسطينية والتعبير الإيجابي عنها.

السيد الصادق المهدي تخرَّج في جامعة اوكسفورد عام 1957 بدرجة شرف في الإقتصاد والسياسة والفلسفة. وكان آنذاك في الحادية والعشرين من العمر.

عاد إلى السودان وبقي فترة على أن يسافر إلى كاليفورنيا في الولايات المتحدة في ما بعد لدراسة الزراعة "على أساس أن مستقبل السودان زراعي". وخلال إقامته في السودان مارس أعمالاً سياسية فرعية لكنه فضَّل الإلتحاق بوزارة الإقتصاد ريثما يواصل دراسته للزراعة مستقبَلاً.

في تشـــرين الثاني 1958، وكان ما يزال موظفاً، وقع إنقلاب إبراهيم عبود فإســـتقال من الوظيفة "لأن الإنقلاب بداية لعهد أرفضه". بعد ذلك بقليل توفي جدُّه الإمام عبدالرحمن المهدي وإختير والده الصديِّق المهدي إماماً "فأصبحتُ أعاون والدي السيد الصدِّيق وأساعد عمي الهادي الذي أصبح إماماً بعد وفاة والدي، في إدارة دائرة المهدي الزراعية".

وخلال حُكْم الفريق عبود شارك الصادق المهدي الآخرين في المعارضة الشعبية. وفي آذار 1963 عقد الهادي مؤتمراً في جزيرة "أبا" لتنظيم معارضة الحُكْم العسكري. وشارك الصادق في هذا المؤتمر.

في نيسان 1964 وضع الصادق المهدي كتيِّباً سماه "مسألة جنوب السودان" إنتقد فيه سياسة الحُكْم وإقترح الحلول التي يرها صحيحة. وطاف قبْل ذلك على الأقاليم لتنظيم صفوف الأنصار. ثم إشترك مع زعماء آخرين في "ثورة أكتوبر" 1964 التي أسقطت حُكْم الفريق عبود.

نتيجة للتطورات السياسية التي تلت أصبح الصادق المهدي رئيساً لـ "حزب الأمة" فرئيساً للوزراء في أيار 1966 وكان آنذاك في الثلاثين من العمر.

بعد ذلك أصبح الصادق المهدي زعيماً للمعارضة وإستمر معارضاً للأوضاع القائمة في السودان حتى قيام ثورة 25 مايو 1969. وسبق ذلك إنقسام في "حزب الأمة" تم القضاء عليه قبْل شهر من "ثورة 25 مايو".

ماذا حدث بعد ذلك للصادق المهدي. الجواب في بداية هذه المقابلة معه.

نُشر الحديث في صحيفة «النهار» – عدد الثلاثاء 20 أغسطس/آب 1974